مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

٢٠١٩-٠٩-٢٠

العدد: ٣٥١٢

# التقرير اليومي

## الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

## "مركز العودة ومجموعة العمل يثيران في مجلس حقوق الإنسان ملف مخيم اليرموك وإعادة إعماره وعودة النازحين إليه"

- مقتل عنصر من "لواء القدس" الموالي للنظام السوري
- توزيع مادتي الغاز والمازوت المنزلي في مخيم حندرات
- بلديتان في السويد ترفضان استقبال المزيد من اللاجئين الجدد

+442084530978
/Actgroup.palsyria
reports@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

## آخر التطورات

أثار كل من مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في اجتماع عُقد بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء ١٨ سبتمبر ٢٠١٩ ملف مخيم اليرموك وإعادة إعماره وعودة سكانه النازحين عنه إليه.

حيث طالب مركز العودة الفلسطيني، ومجموعة العمل خلال مداخلة شفهية أثناء جلسة نقاش عام تحت البند الرابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان، في دورته الاعتيادية الـ ٤٢، بمدينة جنيف، بالضغط على الحكومة السورية للإيفاء بوعودها المتمثلة بإعادة إعمار مخيم اليرموك وترجمة ذلك إلى أفعال على أرض الواقع.

وأشار أحمد حسين، المدير التنفيذي لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ورئيس قسم الإعلام في مركز العودة الفلسطيني في لندن، إلى أن مخيم اليرموك الذي يخضع للحصار منذ خمس سنوات، شهد توترات وصلت ذروتها في أبريل ٢٠١٨م، نجم عنها تدمير كلي لـ٢٠٪ من مباني المخيم، و٤٠٪ أخرى بشكل جزئي، ما أرغم كافة سكان اليرموك على النزوح من منازلهم.

ونوه الحسين إلى أن السلطات السورية لا تزال تغض الطرف عن مناشدات المدنيين للعودة الآمنة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي تتزايد سرقتها في المخيم وحوله.

موضحاً أن "مجموعة العمل" الحقوقية عبرت عن حالة القلق العميقة إزاء الحالة الإنسانية التي تعاني منها مئات العائلات ممن مُنعت من الوصول إلى منازلها، تحت ستار قانوني.

وبيّن في هذا الصدد أن القوانين الرسمية الأخيرة في سورية عقاباً جماعياً لشريحة من اللاجئين الفلسطينيين المدنيين ممن تصنفهم تحت القانون رقم ١٩ لـ"مكافحة الإرهاب"، الصادر في عام ٢٠١٢، إضافة إلى تبعات القانون رقم ١٠ التي تهدد حق التملك للكثيرين. مشدداً على ضرورة صون هذه الحقوق وفقًا للقانون الدولي.

الجدير ذكره أن هذه المداخلة الشفهية لمركز العودة ومجموعة العمل هي الثانية في مجلس حقوق الإنسان في دورته الاعتيادية الحالية الـ ٤٢، سلط خلالهما الضوء على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

في شان آخر، قضى "عبد الملك عبد الكريم منصور" من عناصر مجموعة "لواء القدس" الموالي للنظام السوري في منطقة الدوير جنوب الميادين –شرق سورية– برصاص مجموعات من تنظيم "داعش".

ويقدر عدد اللواء بنحو ٧ آلاف مقاتل بينهم قرابة (٨٠٠) مقاتل فلسطيني، وخسر أكثر من (٦٠٠) مقاتل منذ تشكيله، فيما يشير فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل إلى توثيقه (٩٠) لاجئ فلسطيني قضوا خلال مشاركتهم القتال في المجموعة إلى جانب قوات النظام في سورية، منذ تشكيله عام ٢٠١٣.

في غضون ذلك، وزعت لجان مختصة الدفعة الأولى من مادة المازوت المنزلي في مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين بحلب بموجب ما تسمى البطاقة الذكية وجداول معدة مسبقاً.

وتم توزيع ٥٠ حصة بكمية ١٠٠ لتر للعائلة الواحدة وفق السعر المحدد من قبل الحكومة ١٨ ألف ليرة سورية، وذلك للتجهيز لدخول فصل الشتاء والبرد القارس.

كما تم توزيع أسطوانات الغاز المنزلي بمخيم حندرات وعلى البطاقة الذكية الإلكترونية حصراً، وفق ما أعلن عنه ناشطون في المخيم.

هذا يعيش أبناء المخيم أوضاعاً معيشية مزرية بسبب عدم تأمين الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية في المخيم، ويعاني سكانه العائدين إليه من عدم توفر الماء والكهرباء، وانعدام

خدمات التعليم والصحة مما انعكس سلباً عليهم وجعل الكثير من سكانه النازحين عنه يترددون بالعودة إليه.

وكان المخيم قد تعرض للقصف والأعمال العسكرية أدت إلى دمار أكثر من ٩٠ % من المخيم دماراً كلياً وجزئياً، وتهجير أهله عن منازلهم يوم ٢٧-٠٤-٢٠١٣.

في ملف الهجرة والمهاجرين، أعلنت بلديتان سويديتان هما Sölvesborg و بينغتفوش Bengtsfors التابعة إلى Dalsland، عدم رغبتهما في استقبال لاجئين جدد في بلداتهما، بحجة أن خارج طاقتهما وأن ذلك يضيف عبء اقتصادي كبير على البلدتين.

وكانت بلدية بينغتفوش استقبلت خلال السنوات الثلاث الماضية، ٧٠٠ من اللاجئين الجدد، وترى الآن أنه من غير المعقول أن تفرض الحكومة على البلديات تكاليف استقبال هؤلاء بحسب ما ذكره موقع الكومبس.

في حين أكدت العشرات من البلديات السويدية على أنها ناقشت موضوع عدم استقبال المزيد من اللاجئين، وذلك خلال مسح أجراه تلفزيون TV4 لمعرفة مواقف البلديات السويدية من هذه القضية.

ويعد هذا الرفض تحديّا لقانون أقرته الحكومة السويدية عام ٢٠١٦ ووافق عليه تحالف الأحزاب اليمينية المعارضة والذي يلزم جميع البلديات السويدية باستقبال اللاجئين الجدد، وتامين مساكن لهم. والهدف هو تحسين إمكانية دخولهم المجتمع ومن ثم سوق العمل بأسرع ما يمكن.

هذا ويواجه اللاجئون الفلسطينيون في السويد مشاكل متعدّدة نتيجة صعوبة تأمين منزل للسكن خاصّة أنّ معظم اللاجئين يفضّلون السكن جنوبي السويد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على المنازل بشكل كبير، فيما تعزو دائرة الهجرة السويدية تأخر صدور الإقامات لذلك السبب أيضاً.

وفي إحصائيات رسمية فقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أوروبا إلى أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني.